

الغائب مال قضى فيه نفقته ابوية وان باع ابوه متاعه في النفقة جاز
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه وان باع العقار لم تجز وان كان للابن الغائب
 مال في يد ابويه فانفقاه لم يضمن وان كان له مال في يد اجنبي فانفق
 عليهما بغير إذن القاضي ضمن واذا اقضى القاضي للولد والوالدين وذوي
 الارحام بالنفقة قضت مدة سقطت الا ان يادى ذن القاضي في الاستد
 نة عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته وان امتنع وكان لها كسب
 وانفق لم يكن كسبا للمولى عليهما
كتاب الاعتاق
 العتق يقع من الحر البالغ العاقل وماله فاذا قال العبد وامته انت
 حراً ومعتقاً واعتقاً ومحرراً او قد حررتك او قد اعتقتك وقد عتق
 نوي ولم ينعه وكذلك اذا قال راسك حر او وجهك او رقبته او
 بدنه او قال له امته فحرته حر ولو قال له املاً يوعده ونوي به الحرية
 عتق ولم ينوي لم يعتق وكذلك الكنايات العتق وان قال لا سلطان
 لي عليه ونوي به العتق لم يعتق وان قال هذا النقي وثبت علي فاذا
 ك

لك وقال هذا امولاي ومولاي عتق وان قال يا بني هذا امولاي عتق وان
 قال لفلان لا يولد مثله بمثل هذا البني عتق عند أبي حنيفة رضي الله عنه
 فاذا قال له امته انت على طالق ينوي به الحرية لم يعتق وان قال لعبد
 انت مثلاً لم تعتق وان قال ما انت الا حر عتق واذا ملك الرجل ذرايع
 حر من عتق عليه واذا عتق للمولى بعض عبده عتق ذلك البعض وسعي
 في فية قيمته مولاه عند أبي حنيفة وقال سريتم يعتق كل واحد كان العبد
 بين الشريكين فاعتق احدها نصيبه عتق فان كان موسراً فشريك بالخيار
 ان شاء عتق وان شاء ضمن بشريك قيمة نصيبه وان شاء استعصى العبد
 وان كان المعتق معسر فشريك بالخيار ان شاء عتق وان شاء استعصى
 العبد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله ليس له الا الضمان مع اليسار والفق
 السعاية مع العسار واذا اشتري رجلان ابن احدهما عتق نصيب
 الابن ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثه فالشريك بالخيار ان شاء عتق
 نصيبه وان شاء استعصى واذا اشترى كل واحد من الشريكين على الآخر